الاداري للسكان، كحل مؤقت على الطريق الى الضم واعلان السيادة على تلك المناطق، أو كحل نهائي في اسوأ الاحوال، اذا استحال الضم؛ هذا الليكود، وزعيمه شامير، تجاهل، كلية، الدلالة السياسية المباشرة للقرارات الاردنية، أي الخيار الفلسطيني، مؤكداً رفض التفاوض مع م.ت.ف. وكذلك رفض اقامة دولة أخرى عند حدود اسرائيل الشرقية. ووصف شامير ـ الذي كان يرد في الكنيست على اقتراحات لجدول الاعمال، تقدمت به كتل «مبام» و«راتس» و«حداش» و«المركز» و«القائمة التقدمية» وكتلة عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة، وطالبت فيها، مع تباينات في الصيغة، تبني الخيار الفلسطيني، بعد انهيار الخيار الاردني ـ مطالبة بعض الكتل السياسية بالاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، بأنها مطالب كاذبة وغير واقعية، مؤكداً أن اسرائيل لن توافق على ذلك، وانها سوف تحول، بكل حزم، دون تنفيذ أي فكرة لاقامة حكومة فلسطينية (**عل همشمار**، ١١/٨/١٩٨٨).

ولكن، في المقابل، رفض شامير، أيضاً، الدعوات التي صدرت عن أوساط وشخصيات في الليكود، وكذلك عن كتل اليمين القومي الصغيرة، لاغتنام الفرصة ـ أي القرارات الاردنية ـ لتطبيق الخيار الصهيوني القومي، بضم المناطق واعلان السيادة الاسرائيلية عليها. وكان تعليل شامير لهذا الرفض بائساً، ومؤشراً الى الارباك الذي احدثته تلك القرارات، عندما قال ان «ليس هناك ضرورة لضم شيء يعتبر ملكاً لنا». (**المصدر نفسه**).

الخيار الفلسطيني، والخيار الصهيوني

من ناحية أخرى، كانت مواقف الاحزاب والحركات السياسية، المحسوبة على المعسكرين، بهذا القدر أو ذاك، أكثر وضوحاً وانسجاماً مع مواقفها السابقة المعلنة. فعلى صعيد جبهة الكتل السياسية المحسوبة، في اطار الحسابات البرلمانية، على معسكر حزب العمل، لوحظ في ردود فعل بعضها تطور ملحوظ في اتجاه الخيار الفلسطيني بشكل غير قابل للتأويل. ويبرز هذا التطور في مواقف الكتل السياسية الصهيونية في هذا المعسكر، أي كتلة المركز ـ شينوي، وكتلة «مبام»، وكتلة «راتس». فرئيس كتلة المركز ـ شينوي البروفيسور، أمنون روبنشتاين، دعا الى تبني صيغة «ياريف ـ شمطوف»، التي تقضي بأن تجري اسرائيل مفاوضات مع أي طرف يعلن اعترافه باسرائيل ووقفه العمليات الفدائية ضدها (**معاريف**، ١/٨/١٩٨٨). وشاركه في هذا الرأي عضو الكنيست العازار غرانوت (مبام)، ولكنه كان أكثر وضوحاً منه، حيث قال، في المؤتمر الصحافي الذي عرض فيه البرنامج السياسي لحزب مبام، انه «من الواجب التوصل الى حل وسط من خلال انتهاز رد الاعتبار الفلسطيني، الذي تم بالانتفاضة واجراءات [الملك] حسين. كما ينبغي ـ حسبما اقترح ـ اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. بشروط صيغة ياريف ـ شمطوف» (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٨). لكن كتلة «راتس» كانت الاكثر ادراكاً للدلالات السياسية للقرارات الاردنية. فقد دعا عضو الكنيست، يوسي ساريد، قادة حزب العمل الى أن يكفّوا ـ في ضوء المعطيات الاخيرة ـ عن ان يكونوا اردنيين أكثر من الاردن. وقال انه يتعين عليهم الاعتراف بالفلسطينيين وبحقوقهم والقبول بمبدأ التفاوض مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ٢/٨/١٩٨٨). وفي تصريح لاحق، أكد ساريد ان القرارات الاردنية لن تعود الا بالنفع على اسرائيل، «اذ انها تقضي على أوهام المعراخ والليكود، وتحمل اسرائيل على ان تنظر الى الواقع مباشرة». وأضاف ساريد: «وليس هناك من خيار سوى الخيار الفلسطيني؛ وليس هناك من ممثل للفلسطينيين سوى م.ت.ف. التي ينبغي التفاوض معها على اساس الاعتراف المتبادل» (**هآرتس**، ٧/٨/١٩٨٨).

أما الكتل السياسية غير الصهيونية في المعارضة (حداش وكتلة دراوشة) والاخرى المشكلة من تحالف قوى غير صهيونية (الحركة التقدمية للسلام) وأخرى صهيونية (حركة الترنتيفا) في اطار القائمة التقدمية للسلام، فكانت ردود فعلها، عملياً، استمراراً لمواقفها المبدئية السابقة، لناحية المطالبة باعتراف اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وكذلك في حقه في اقامة دولته المستقلة بمعزل عن الاردن، وكذلك بالاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة لانجاز تسوية عادلة للنزاع وللقضية الفلسطينية. وحددت هذه الكتل